بيان السودان في الدورة المستأنفة للجنة السادسة

المجموعة المواضيعية الأولى " الجرائم ضد الإنسانية"

المستشار/ عمار محمد محمود

الاثنين الأول من أبريل 2024م

السيد الرئيس،،،

ينضم وفد بلادي إلى البيانات التي قدمتها كل من يوغندا، نيابةً عن الدول الأفريقية، والمملكة العربية السعودية، نيابةً عن الدول العربية، وأودّ أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

السيد الرئيس،،

إن مسألة مكافحة الإفلات من العقاب والمعاقبة على الجرائم ضد الإنسانية تمثل مقصداً نبيلاً، ويدعم السودان أي جهد قانوني لتحقيق العدالة للضحايا وإيقاف ومنع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وتوفير الحماية للمدنيين، بما يشمل الفئات الضعيفة من النساء والأطفال، وإعمال مبدأ المحاسبة. وإذ نقول ذلك، فإنه يتعين التنويه بضرورة إعطاء الدول الأعضاء حقها كاملاً في ممارسة ولايتها القضائية الداخلية، ويتعين عدم النظر في أية آليات بديلة إلا إذا كانت الدول غير راغبة أو غير قادرة على ممارسة تلك الولاية، ويعتقد السودان أن مكافحة الجرائم ضد الإنسانية يجب أن تتماشى مع مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المستقرة للقانون الدولي ومن بينها المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام الاختصاص القضائي المحلي للدول الأعضاء.

السيد الرئيس،،

فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية الأولى في مناقشاتنا، نشكر الجهد المبذول من لجنة القانون الدولي في وضع وصياغة المواد المقترحة لصياغة اتفاقية دولية

لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية، إلاّ أننا نلاحظ أن صياغة بعض المواد تم اقتباسها من مواد في اتفاقيات ومعاهدات أخرى ليست محل اتفاق ومواد أخرى تم التصرف في مدلولها مما أدى إلى غموض ليس محمود في بعض المواد. إلى جانب ذلك فإن السودان يرى أن توصيف الجرائم ضد الإنسانية على أنها من القواعد الآمرة في القانون الدولي، مسألة لم تحظ بعد باعتراف كافة أعضاء المجتمع الدولي وبالتالي يصعب وصفها بالقواعد الآمرة.

علاوة على ذلك، فإن التوافق حول مشروع اتفاقية دولية لقمع الجرائم ضد الإنسانية يجب أن يتم بشكل يمنع استخدام هذه الاتفاقية من أجل الأهداف السياسية لبعض البلدان. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاقية دولية حول موضوع الجرائم ضد الإنسانية إلاّ أننا نلفت الانتباه إلى أن العديد من الصكوك الدولية قد شملت هذه الجرائم، مثل القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات المؤسسة له، وكذا القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أن العديد من البلدان ، ومن بينها السودان، قد ضمنّت تشريعاتها وقوانينها الدولية نصوصاً تجّرم وتمنع الجرائم ضد الإنسانية.

ختاماً، نثمّن العمل الذي قامت به لجنة القانون الدولي، ويرى وفد بلادي أن الدول الأعضاء لا تزال بحاجة إلى وقت لدراسة وتمحيص مشاريع المواد المقدمة قبل البت في خطوات إجرائية، والسودان على استعداد لمواصلة العمل مع جميع الأطراف خلال هذه الدورة المستأنفة، بما يجسر المسافات ويخلق التوافق.

وشكراً السيد الرئيس